



موقف دولة قطر من الانضمام للاتفاقيات الاقليمية والدولية في مجال التحكيم التجاري

د. محمد بن عبدالعزيز الخليفي



كلية القانون
College of Law
جامعة قطر QATAR UNIVERSITY



مقدمة

اتفاقية نيويورك 1958

القانون الدولي الملزم والقانون الدولي الاسترشادي

مبادئ التوافق بين القانون الوطني في التحكيم والمعايير الدولية

الاتفاقيات التي انضمت إليها دولة قطر في مجال التحكيم

الخاتمة

جامعة قطر
مركز الدراسات والبحوث
القانونية
مؤتمر التحكيم الدولي
في دولة قطر



مقدمة

ينص الدستور القطري على الالتزام بالاتفاقيات الدولية والذي في:

المادة 6؛ "تحتزم الدولة المواثيق والعهود الدولية، وتعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفاً فيها."

والمادة 68 من الدستور، والتي تنص على ".... تكون للمعاهدة أو الاتفاقية قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية...".



ومن ثم يثور التساؤل، حول ماهية الاتفاقيات
الدولية في مجال التحكيم التجاري الدولي، وما
موقف قطر من الانضمام إليها؟

موقف قطر من الاتفاقيات
الدولية في مجال التحكيم
التجاري الدولي





تعد اتفاقية نيويورك 1958 بمثابة الاتفاقية الأم في مجال التحكيم التجاري الدولي، إذ وضعت الأحكام الأساسية في الاعتراف بالأحكام أو القرارات التحكيمية الصادرة في المنازعات الناشئة عن العلاقات العقدية أو غير العقدية والتي يتم تسويتها عن طريق التحكيم.

الجمهورية العربية السورية
مجلس الدولة
القانون رقم 15 لسنة 1958
اتفاقية نيويورك



كما جاءت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام
الخطابات الالكترونية في العقود الدولية الصادرة في
2005 وعدلت من أحكام اتفاقية نيويورك، والتي كانت قد
صدرت في وقت لم يكن استخدام الوسائط الالكترونية
شائعا، فنصت في المادة 20 على تطبيق أحكامها على
استخدام الخطابات الإلكترونية في سياق تكوين او تنفيذ
عقد تسري عليه اتفاقية نيويورك.

فقط مع العلم

لذا جاء قانون التحكيم القطري ونص في المادة 7 فقرة 3 على أنه:

"يجب أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً وإلا كان باطلاً. ويُعتبر اتفاق التحكيم مكتوباً إذا ورد في وثيقة موقعة من الأطراف، أو كان في صورة رسائل ورقية أو إلكترونية، أو في أي صورة أخرى تتم بوسائل الاتصال التي تتيح إثبات الاستلام كتابةً"

وبذلك يكون المشرع القطري قد استحدث صور جديدة ومخفضة يتحقق فيها شرط الكتابة.

القانون القطري
للتحكيم
المعتمد
على
المادة
7
فقرة
3





كما يتعين علينا أن نفرق بين:

القانون الدولي الاسترشادي	القانون الدولي الملزم
فإن الأونسترال أصدر أيضا القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لعام 1985 مع التعديلات الواردة عليه والتي اعتمدت في عام 2006.	فإذا كانت اتفاقية نيويورك قد وضعت أحكاما دولية ملزمة

ولذا جاء قانون التحكيم القطري في المواد المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2017 متوائما مع قواعد التحكيم الدولية.



أبرز المبادئ التي تعكس هذا التوافق بين القانون الوطني
والمعايير الدولية:

1- مبدأ استقلال شرط التحكيم عن غيره من شروط العقد:

لا يترتب على بطلان العقد أو فسخه أو انتهائه أثر على شرط التحكيم طالما

جاء هذا الشرط صحيحا في ذاته، كما جاء في المادة 16 الفقرة 1.

يعامل شرط التحكيم الوارد في العقد كاتفاق مستقل لا يتأثر بما يصيب


العقد الأصلي من عوار، طالما كان شرط التحكيم صحيح في ذاته.

المعيار الدولي
القانون الوطني





2- مبدأ الاختصاص بالاختصاص:

 وهو المبدأ الذي يخول هيئة التحكيم الفصل في اختصاصها بشأن نظر اتفاق التحكيم. فتقضي المادة 16 من قانون التحكيم القطري بأن:

" تفصل هيئة التحكيم في الدفوع المتعلقة بعدم اختصاصها، بما في ذلك الدفوع المبنية على عدم وجود اتفاق التحكيم أو عدم صحته أو بطلانه أو سقوطه أو عدم شموله لموضوع النزاع".





3- مبدأ عدم قابلية حكم التحكيم للطعن:

📖 إذ ألغى القانون جواز استئناف او التماس إعادة النظر في حكم المحكم، كما جاء في المادة 33 الفقرة 6 "يكون حكم المحكمة المختصة نهائياً وغير قابل للطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن".





4- مبدأ الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها:

📖 إذ أن القانون لا يجيز رفض الاعتراف بأي حكم تحكيمي أو رفض تنفيذه بصرف النظر عن الدولة التي صدر فيها، فتحوز أحكام المحكمين حجية الأمر المقضي به وتكون واجبة النفاذ بصرف النظر عن الدولة التي صدر فيها، كما جاء بالمادة 34 فقرة 1.





ما هي هذه الاتفاقيات التي انضمت إليها دولة قطر في
مجال التحكيم؟

القطري
مجلس
التحكيم
القطري
مجلس
التحكيم
القطري



1. اتفاقية نيويورك 1958 الخاصة بالاعتراف وتنفيذ احكام المحكمين الأجنبية والتي انضمت اليها دولة قطر بالمرسوم الأميري رقم 29 سنة 2003 المعمول به اعتبارا من 15 /3/ 2003.

2. اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى - أو ما يعرف باتفاقية واشنطن- الموقعة بتاريخ 18-3-1965 التي صادقت عليها دولة قطر بمرسوم رقم (5) لسنة 2011. والمتعلقة بإنشاء المركز الدولي لتسوية المنازعات الخاصة بالاستثمار "ICSID" والذي هو بمثابة الجهاز القضائي للبنك الدولي. وقد وقعت دولة قطر على هذه الاتفاقية في 21 ديسمبر 2010 والتي أنشأت المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات أكسيد ICSID.

الاتفاقيات الدولية

البنك الدولي
للتسوية
لمنازعات
الاستثمار
بين
الدول
ومواطني
الدول
الأخرى



الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (المعدلة) والتي صادقت عليها دولة قطر بمقتضى مرسوم رقم (26) لسنة 2016.

اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي والتي وقعت عليها دولة قطر بتاريخ 6/4/1983 ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من 30/10/1985،

اتفاقية تنفيذ الأحكام والإعلانات القضائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافقة عليها في ديسمبر 1995، وصادقت عليها دولة قطر بمرسوم رقم 16 لسنة 1996.

اتفاقية عمان العربية للتحكيم التجاري، حررت هذه الاتفاقية بمدينة عمان- المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 14/4/1987

الاتفاقيات الإقليمية



الخاتمة

أبراز المعايير الدولية الحاكمة للتحكيم التجاري الدولي والتي تفرق بشكل واضح بين المعايير

الدولية الملزمة والمعايير الدولية الاسترشادية في التحكيم التجاري،

وضوح الاتفاقيات الإقليمية والاتفاقيات الدولية النافذة في هذا مجال التحكيم التجاري

الدولي.

استعراض موقف دولة قطر من الانضمام إلى هذه الاتفاقيات مجتمعة والأخذ بأحكامها في

القانون الوطني، مما يحقق التقارب بينهما.

كما يسعى هذا التشريع إلى تشجيع القطاعات العامة والخاصة إلى استخدام هذه الوسيلة

البديلة لفض المنازعات عوضاً عن الطريق العادي لفض النزاع (القضاء).

